الحياة
AL HAYAT
تجريبي

أزمات ما بعد «الربيع» ترفع سعر «خبز الأردنيين»

الأربعاء، ١٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)
النسخة: الورقية – دولي

عمان - محمد خير الرواشدة
آخر تحديث: الأربعاء، ١٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

استيقظ الأردنيون أمس على قرارات حكومية تقضي برفع أسعار سلة من السلع والخدمات الأساسية، بعد أن أقر مجلس الأعيان (الغرفة الثانية من مجلس الأمة) قانون الموازنة العامة أول من أمس.

ويقضي قانون موازنة ٢٠١٨ برفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الأساسية، بقيمة ٥٧٠ مليون دينار، لكنه خصص ١٧٠ مليوناً شبكة أمان اجتماعي توزع على أصحاب الدخل المحدود.

ويتردد أن مجلس الوزراء قرر تعديل ضريبة السجائر والبنزين «95 أوكتان» و «98 أوكتان»، كما قرر مضاعفتها على المشروبات الغازية مطلع الشهر المقبل، إضافة إلى فرض ضريبة مبيعات نسبتها 5 في المئة على المجوهرات.

غير أن رفع أسعار الخبز كان القرار الاقتصادي الأكثر جدلية في الشارع ومواقع التواصل الاجتماعي، إذ يُحتم مضاعفة السعر على أساس وجود أكثر من ٥ ملايين أجنبي على الأرض الأردنية بين لاجئين وعمال وافدين ومقيمين عرب.

وكانت الحكومة مطلع العام الماضي زادت ضريبة مبيعات خدمات الإنترنت 50 في المئة، بأنواعها الثابتة والمتنقلة، وفرضت ضريبة مقدارها 2,6 دينار (نحو 3,7 دولار) على بيع كل خط هاتف خليوي. كما رفعت الحكومة قيمة إصدار جواز السفر أو تجديده من 20 ديناراً (نحو 28 دولاراً) إلى 50 ديناراً (70 دولاراً). وارتفعت أسعار معظم أنواع الحلويات وبعض أنواع الخبز بنسب متفاوتة.

وأسفر غضب النواب من القرارات الحكومية عن إفشال نِصاب جلستهم التي كانت مخصصة أمس لمناقشة رفع الأسعار. وأمام الفوضى التي سادت، قرّر رئيس مجلس النواب رفع الجلسة، علماً أن للمجلس دوراً رقابياً فقط، ولا يملك صلاحية إلغاء القرارات إلا في حال التصويت على حجب الثقة عن الحكومة.

ويتعايش الأردن مع أزمة اقتصادية تراكمت منذ بدء الربيع العربي عام ٢٠١١، لكنه استطاع تجنب الأزمات بعد تمسكه بسياسات صندوق النقد الدولي، فيما تفاقمت المديونية العامة بسبب تراكم عجز الموازنة السنوي.

وتتوزع أولويات الأردنيين بين الملف السياسي والملف الاقتصادي الذي يمس عَصب معيشتهم. وفيما تواجه المملكة قرار الإدارة الأميركية الاعتراف بالقدس «عاصمة لإسرائيل» ونقل سفارتها إلى المدينة، تعاني البلاد من تداعيات الأزمات الاقتصادية المتراكمة. وكان الأردنيون خرجوا على مدى الأسابيع الماضية في مسيرات حاشدة رفضاً

للقرار الأميركي. وفي حين لفت مراقبون إلى حال «التلاحم» الرسمي والشعبي على خلفية المس برمزية القدس، بدا أن القرارات الحكومية الأخيرة ستؤثر في حال التوافق الرسمي والأهلي بسبب الأولوية الاقتصادية.

وعلمت «الحياة» أن جلسات مطوّلة لمجلس الوزراء شهدت تجاذبات داخل الحكومة على خلفية القرارات وتوقيتها، التي أكدت مصادر رسمية أردنية أنها جاءت نتيجة «وقف المساعدات العربية، وتوقع تراجع المساعدات الأميركية نتيجة موقف الأردن من القدس».

وطالب العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في أكثر من مناسبة من السلطات الدستورية شرح تحديات المرحلة المقبلة، وأولوية تحصين الطبقتين الوسطى ومتدنية الدخل من مخاطر القرارات الاقتصادية المرتقبة.